

وسائل الضبط الاجتماعي وعلاقتها بالسلوك الجرمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة (الأردن)

الدكتور نجاح حسين حمد الهبارنة

جامعة مؤتة - قسم علم الاجتماع

المُلخَص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة وسائل الضبط الاجتماعي بالسلوك الجرمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة. ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة البالغ عددها (482) طالبًا وطالبة، من خلال استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتكوّن مجتمع الدراسة من (2724) طالبًا وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وسائل الضبط الاجتماعي والسلوك الجرمي، وكانت النتائج تفوق وسائل الضبط الرسمي على وسائل الضبط غير الرسمي في الحدّ من السلوك الإجرامي في المجتمع الأردني، فقد حققت وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.91)، و بمستوى مرتفع، بينما حققت وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي الترتيب الثاني بمتوسط (3.64) وبمستوى متوسط، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا، ودور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحدّ من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغيّر الجنس، وجاءت لصالح الذكور على الإناث، وأظهرت النتائج، كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية باختلاف متغيّرَي الكلية وطبيعة العمل.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، وسائل الضبط الاجتماعي، السلوك الجرمي.

The methods of social control and their relationship with criminal behavior from the perspective of the postgraduate students at Mu'tah University (Jordan)

Prepared by

Prof. Najah Hussein Al-Habarneh

Mu'tah University- The Department of Sociology

Abstract

This study aimed at identifying the relationship between the methods of social control and criminal behavior from the perspective of postgraduate students at Mu'tah University. In order to achieve the study objective, the researcher used the questionnaire as the study instrument to collect field data from the study sample which consisted of (482) male and female students by means of social survey approach by sample. The study population consisted of (2724) male and female students. The results revealed that there is a statistically significant relationship between the methods of social control and criminal behavior. The results showed a superiority for the methods of official control over the methods of non-official control in reducing the criminal behavior in the Jordanian community, where the methods of official control gained the first rank in terms of relative importance with a mean of (3.91) and a high level, while the methods of non-official social control were in the second place with a mean of (3.64) and a medium level. The results revealed that there are statistically significant differences between the perspectives of the study sample individuals concerning the role of the methods of official control and the methods of non-official control in reducing the criminal behavior in the Jordanian community due to the variable of gender in favor of the male students. The results revealed that there are no statistically significant differences attributed to the variables of faculty and work type.

Key words: social control, social control methods, criminal behavior.

مقدمة:

إن الضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية منذ القدم، لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع؛ من أجل إشباع حاجاتهم، ولضمان استقرار المجتمع واستمراره؛ إذ إن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالعوامل المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتتزعج به عن الطريق السويّ إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكها؛ لذا فإن عملية الضبط الاجتماعي عملية قيمة لها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع.

كما أن الضبط الاجتماعي سمة متلازمة لكل المجتمعات الإنسانية، فقد وجد في مرحلة متقدمة من تشكيل المجتمعات الإنسانية لضبط قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والاجتماعية وتنظيمها. وظهرت إشكالية مباشرة وغير مباشرة في توجيه سلوك الأفراد، فالضبط الاجتماعي ووسائله المتعددة ضرورة لا غنى لأي مجتمع عنها؛ لأن ممارسة الضبط على أفراد المجتمع تحفظهم من الانحراف، وتحافظ على نظم المجتمع وقواعد السلوك والتعامل بين الأفراد، وتجعل الأفراد أكثر تكيفاً وارتباطاً بنظم المجتمع، وأكثر التزاماً بالقانون، وتجنبهم ارتكاب أي سلوك انحرافي أو إجرامي، وهذا يؤدي بالنهاية إلى وجود منظومة من الأمان تسود أرجاء المجتمع لينعم بعدها الأفراد بما ينشدون من الأمان والأمان لممارسة مصالحهم الشخصية، والتي تتأثر في الأغلب بعدم الاستقرار (الخميسي، 2005).

فالسلك الجرمي مشكلة اجتماعية واجهت المجتمع الإنساني منذ أن كان مكوّناً من بضعة أفراد، وعبر مراحل التاريخ لم تفلح الجهود الإنسانية في القضاء عليها أو حتى الحدّ منها، وتتبع خطورة الجريمة من مناهضتها للمشاعر الإنسانية وأضرارها بالمصالح العامة والخاصة للأفراد، وما تتكبّده المجتمعات بسببها من خسائر مادية ومعنوية جسيمة تتمثل بالتكاليف الباهضة لمكافحتها، سواء في الأجهزة الأمنية، أو المؤسسات العقابية والإصلاحية، أو الطاقات البشرية التي تذهب هدراً (عزمي، 2010).

مشكلة الدراسة:

عملت التغيرات والتطورات في جميع الأصعدة على تغيير شامل للبنى والهياكل الاجتماعية في مجتمعاتنا، خصوصاً مع ظهور تجارب جديدة قد تُصيب الكثير من المؤسسات الاجتماعية كالأُسرة باختلال وعدم توازن، وهو ما قد ينجم عنه انحراف الأبناء وانتشار الجريمة بأنواعها؛ نتيجة التغيرات الاجتماعية المتلاحقة التي يعرفها العالم اليوم، الأمر الذي أثر أيضاً في وسائل الضبط الاجتماعي بشقيها: الرسمية وغير الرسمية.

وفي الأردن، يمثل السلوك الجرمي خطورة كبيرة على المجتمع الأردني نظراً لتزايد انتشاره؛ ما يستدعي ضرورة التعامل مع هذه المشكلة ومحاولة التخلّص والحدّ منها. من أجل ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما علاقة وسائل الضبط الاجتماعي بالسلوك الجرمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة؟

و يتفرّع عنه الأسئلة التالية:

1. ما أفضل وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحدّ من السلوك الجرمي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة عن علاقة الضبط الاجتماعي بالسلوك الجرمي تعود إلى اختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

أهداف الدراسة:

يتجسّد الهدف الأسمى من خلال التعرّف على علاقة وسائل الضبط الاجتماعي بالسلوك الجرمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، فهدفت هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على أفضل وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي من وجهة نظر عينة الدراسة.

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة عن علاقة الضبط الاجتماعي بالسلوك الجرمي تعود إلى اختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية.

أهمية الدراسة:

تحدد أهمية الدراسة في جانبين أساسيين، هما: الأهمية النظرية، والأهمية التطبيقية.

الأهمية النظرية:

1. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في العلاقة بين وسائل الضبط الاجتماعي بالسلوك الجرمي، وستقوم بالإضافة الكمية والنوعية لإثراء الأدب النظري المتعلق بهذا المجال من خلال محاولة معرفة مدى علاقة وسائل الضبط الاجتماعي وعلاقتها بالسلوك الجرمي.

2. إلقاء الضوء على ظاهرة اجتماعية مهمة في عصر كثرت فيه متطلبات الحياة وزادت تعقيداتها.

الأهمية التطبيقية:

1. تناولها لموضوع حيوي يهم ويخدم القائمين على العمل في ميدان الأسرة والمجتمع كله، وكل من يصنع القرار في هذا الميدان؛ للوقوف على ما يؤثر في هذه الشريحة من الأفراد.

2. قد يستفيد منها المرشدون المهتمون بالعاملين في الرعاية الأسرية والاجتماعية، وتساعد هذه الدراسة في توجيه الآباء والمربين إلى ضرورة اعتماد أنماط تنشئة اجتماعية معتدلة في التعامل مع الأبناء، وكذلك إعداد برامج تدريبية وورش عمل إرشادية وتربوية لاستيعاب الطرق الحديثة في التنشئة، ولتوجيههم إلى كيفية التعامل مع الأبناء.

الضبط الاجتماعي:

يعدّ الضبط الاجتماعي وسيلة اجتماعية وثقافية تفرض قيودًا منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي لجعله مسايّرًا لثقافة المجتمع؛ ولذلك نلاحظ أن ثقافة المجتمع بما تتضمنه من عُرف اجتماعي وعادات وتقاليد وقيم تمثل في مجملها مظاهر للسلوك العام السائد، فالضبط الاجتماعي حاجة اجتماعية يحتاج إليها المجتمع لبناء نظمته والمحافظة على سلامته، والتصديّ إلى مظاهر الخلل فيه، وهذا لا يمكن أن يتحقق بشكل صحيح إلا بشيوع الضبط الاجتماعي والتزامهم بالمعايير والنظم والتشريعات التي ارتضاها المجتمع (الصريرة، 2019).

فالضبط الاجتماعي يساعد على الامتثال للمعايير الاجتماعية باستخدام القهر الاجتماعي؛ حتى لا يستطيع الفرد أن يدير ظهره إلى هذه المعايير والقيم السائدة في جماعته؛ لأنه يخشى عواقب الانحراف، كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدي إلى عدم الترحيب به في جماعة اجتماعية أخرى؛ فالانحراف عن العادات والتقاليد إذا كان بسيطًا ربما تتجاهله الجماعة، أما إذا وصل إلى درجة تهديد استقرار الجماعة، فإن العقاب الذي يتلقاه المنحرف في هذه الحالة سوف يتناسب مع تقدير الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها، وكل جماعة تضع حدودًا للتسامح في حالة الانحراف عن القيم والمعايير والعادات المقررة، وقد تسمح التقاليد الاجتماعية في مجتمع ما بشيء لا يُسمح به في مجتمع آخر، وهذا يفسر اختلاف المعايير والمبادئ الأساسية التي توجه النظام الاجتماعي.

- مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيرًا غير مباشر، وتتمثل في الضغوط التي تمارسها أجهزة البيئة المحيطة بالأفراد بطريقة غير شعورية أو غير مباشرة؛ بمعنى أن هناك قوى اجتماعية خارجية عن ذوات الأفراد تقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي؛ مثل: القوانين، واللوائح، والهيئات، والمؤسسات (Mannheim, 1940).

ويعرّفه "جورج جورفيتش (1972): "بأنه مجموعة من النماذج الثقافية، والرموز الجمعية، والمعاني الروحية المشتركة، والقيم، والأفكار، والعمليات المتصلة بها مباشرة، والتي يستطيع بها المجتمع والمجموعة وكل فرد أن يقضي على الصراع والضيق الحادتين بداخله عن طريق اتزان مؤقت، وأن يتخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار.

وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية:

سيتم التطرق إلى ثلاثة أنواع رئيسة من الضبط الاجتماعي في هذه الدراسة، وهي:

النوع الأول: الضبط الاجتماعي الرسمي.

الضبط الاجتماعي الرسمي هو الذي تقوم به جهة رسمية تأكد بأن الأفراد ملتزمون بمجموعة محدّدة من المعايير

السلوكية، وتجبر هؤلاء الأفراد على احترام القانون عن طريق الأساليب الردعية الرسمية (بن عيبان، 2010):

1-الدين: يعدّ الدين الإسلامي من أهم النظم الاجتماعية وأعظمها شأنًا؛ لما يؤديه من وظائف متعدّدة في حياة الفرد والمجتمع، وفي استقرار النظم الاجتماعية، وتعدّ العاطفة الدينية أقوى العواطف وأكثرها تأثيرًا في مشاعر الفرد؛ لأن الدين يقوم بضبط على سلوك الأفراد في المجتمع بالثواب والعقاب، فالطقوس والممارسات التي تفرضها الديانات الكبرى تعدّ ضوابط اجتماعية إيجابية للمجتمعات الإنسانية، فالصلاة في الإسلام مثلًا تنهى عن الفحشاء والمنكر.

2- القانون: من القواعد الإلزامية التي تحدّد سلوك الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم بعضًا؛ فهي توضح سلوك كل فرد داخل الجماعة وتجعله منسجمًا فيها، وهذه القواعد تجعل سلوك الأفراد متوافقًا ومتناسكًا، فتعمل هذه القواعد القانونية على ضبط سلوك الأفراد عن طريق وضع عقوبات تتناسب وحجم الخطيئة التي يرتكبونها، وحجم الانحراف أو الأفعال الخارجة عن تلك القواعد، ويكون شكل العقوبات (السجن، أو الإعدام، أو الغرامات المالية)، وسائل يستخدمها القانون لضبط سلوك الأفراد وإلزامهم بها.

3- الإلزام القسري: هي العقوبات التي تمارسها التنظيمات العقابية التي عادة ما تعتمد على هذه الآلية عندما تقشل آليات الضبط المنظمة وتمارس لفترة قصيرة من الزمن، ويتمثل ذلك في الغرامات المالية، أو الحجز العقابي في السجن، أو الإقامة الجبرية الملزمة في مكان معين، أو إنزال رتبة عسكرية أو أكاديمية أو إدارية، وهذه من الجزاءات الرسمية السلبية؛ أي أن الجزاءات، سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإنها تستخدم من أجل المحافظة على النظام لخدمة كيانات الهيكل الاجتماعي.

4-الأجهزة التصويرية والتسجيلية: وقد وضعت لغرض مراقبة المجرمين واللصوص والخارجين عن القانون، فهي إذاً وسائل مساعدة لضبط القانون في المجتمعات، فضلاً عن أجهزة الرادار التي توضع على الطرقات الخارجية بين المدن لمراقبة المخالفين لقانون السير، وفي نفس الوقت تساعد الشرطة على تطبيق قانون السير وضبط المخالفين له، وهناك أيضاً الأجهزة المخبرية لمعرفة سائقي العربات المخمورين، وغيرها.

النوع الثاني: الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

يتجلى الضبط الاجتماعي غير الرسمي في صور متنوعة ومختلفة لا تعتمد على العنف والقوة، وتظهر في صورة تلقائية تقوم بعزل الفرد أو نبذه من المجتمع في حال قيامه بسلوك مخالف للجماعة، وهذه الوسائل تظهر في المجتمعات التقليدية الصغيرة (زهران وآخرون، 2010)، ومن أهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية (الرشيدي، 2010):

1. العادات والتقاليد: تعدّ العادات والتقاليد نمطاً من أنماط الضبط الاجتماعي، والتي تساعد على الامتثال للمعايير الاجتماعية باستخدام الفهر الاجتماعي؛ حتى لا يستطيع الفرد أن يتنكب هذه المعايير والقيم السائدة في جماعته؛ لأنه يخشى عواقب الانحراف، كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدي إلى عدم الترحيب به في جماعة اجتماعية أخرى، وتكون العادات من أقدم أنواع الضبط الاجتماعي التي أثبتت وجودها بشكل تدريجي دون تدخل أي سلطة معينة، سواء كانت العادات الفردية، أو العادات الاجتماعية.

2. العُرف: يشمل العُرف المعتقدات التي تسري بين الناس، خاصة العامة منهم، وهم يشعرون أن هذه المعتقدات مُلزمة لهم، وتضغط عليهم، ويستمد العرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود في فكر الجماعة ومبادئها وقيمها وعقائدها التي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها، إلا في حدود ضيقه، ويُقابل هذا الخروج من الجماعة بردّ فعل يتناسب وقوة المعتقدات التي يتم الخروج عليها.

3. القيم: التي من خلالها يسهل التعامل والتفاعل بين الأفراد والجماعات، وهي نتاج التفاعل بين الفرد ومجموعه، وخاصة يتميز بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية الأخرى؛ لذلك إن الاهتمام بالقيم وغرسها وتوجيهها هي إحدى المهمات

والأهداف الرئيسية للتربية والتنشئة الاجتماعية من خلال مراحل الحياة، فالقيم بمثابة أعمدة البناء للمجتمع، إن صلحت وسارت بالاتجاه الصحيح صلح النشء، وسادت معاني الثبات والاستقرار والاعتدال والاستقامة بالمجتمع.

4. التنشئة الاجتماعية: تعدّ التنشئة الاجتماعية من العمليات التي تؤثر على الأبناء في مختلف مراحلهم العمرية؛ لما لها من دور أساس في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وعن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والقيم السائدة في بيئتهم التي يعيشون فيها، ومن مؤسسات التنمية الاجتماعية مايلي(رامز، 2013):

أ- **الأسرة:** تلعب الأسرة دورًا فعّالًا في تربية الأفراد على القيم والعادات والتقاليد والأعراف؛ لأن الطفل بمفرده لا يستطيع التمييز بين الجيد والسيء، والصالح والطالح، والخير والشر، ولا يملك أي تصوّر عن القيم التي يملكها الأب والإخوة والأخوات والأقارب، وهكذا يكون دور الوالدين مؤثرًا في النمو الذهني والعقلي والعاطفي والاجتماعي للطفل، فالأطفال يتعلّمون القيم الأخلاقية والمعنوية من خلال مشاهدتهم سلوك الوالدين وبقية أفراد الأسرة، وأن أهمية الأسرة في الضبط الاجتماعي تكمن في التوجيه والإرشاد، والتي يصبح الفرد من خلالها مهذب السلوك، حسن التصرفات، مسيطرًا على انفعالاته، ويعمل لصالحه.

ب- **المدرسة:** هي إحدى المؤسسات التي أنشأها المجتمع لتؤدي وظيفة التنشئة الجسمية والعقلية والاجتماعية، ولها دور في نشأة الجيل الصاعد؛ فهي الأداة والمكان الذي بواسطته ينتقل الفرد من حياة التمرکز حول نفسه إلى التمرکز حول الجماعة، وهي الوسيلة التي يصبح الفرد من خلالها عضوًا فاعلًا في المجتمع.

ت- **أجهزة الإعلام والتكنولوجيا:** تمارس الضبط الاجتماعي من خلال آليات ترتيب المعايير والأجندة، وهذه تساعد على السلوك الانصياعي بشكل عام؛ مثل تقبّل الأدوار التي يحددها المجتمع للرجل في علاقته بالمرأة، ويتم ذلك من خلال المواد الإعلامية والدعائية، وبالطريقة التي تنقل بها الأجهزة الإعلامية أنباء العقوبات التي طبقت على أولئك الذي ينتهكون قيم المجتمع، كما أن للإعلام أهمية كبيرة لا يمكننا أن ننكرها، وهي ما جعلته من بين المؤسسات الفاعلة والمدعمة لدور الأسرة في التنشئة.

ث- **الرأي العام:** يعدّ الرأي العام ردّة الفعل الذي يكونها المجتمع ضد أي سلوك يسيء له ولمؤسساته، وللرأي العام ثلاثة مكونات، وهي: الحكم العام، هو الرأي الذي يتخذه معظم أبناء المجتمع تجاه سلوك ما، سواء كان حسناً أو سيئاً، ثم الشعور العام، وهو الشعور والإحساس بالرضا أو عدمه من جانب أغلب أعضاء المجتمع تجاه سلوك معين. وأخيراً الفعل العام، ويتضمّن المقاييس التي تتخذها الغالبية للتأثير على السلوك العام، ومقابل هذه المكونات الثلاثة هناك ثلاثة جزاءات، وهي: جزاءات الرأي، وجزاءات الشعور، وجزاءات العنف.

ج- **الجماعات الضاغطة:** هي مجموعة من الأشخاص التي تربطهم علاقات خاصة ذات صفات دائمة ومتوترة، بحيث تفرض على أعضائها نمطاً من السلوك الجمعي، وتجميعهم هذا يكون قائماً على وجود هدف مشترك، أو مصلحة مشتركة يدافعون عنها بالوسائل المتاحة لديهم.

ح- **الأمثال والأقوال المأثورة:** تحفظ الأمثال على أنها الحكمة العلمية، ويمكن اقتباسها للحدّ من التغيرات الفردية عن الرأي المخالف أو مغاير؛ إذ يحتاج الإنسان كثيراً إلى الاستشهاد بضرب الأمثال عند المناسبات في الكتابة والخطابة؛ لأنها تؤثر في القلوب أكثر مما يؤثر وصف شيء بنفسه، ولأن الغرض في المثل تشبيه الشيء الخفي بالواضح الجلي، فهي تجربة اجتماعية جاهزة يلتزم الشخص بحكمتها ودلالاتها وأفكارها؛ لأنها نبتت من طرق عيش أسلافه وأجداده.

خ- **الحسد والعين:** تشترك المجتمعات القديمة والحديثة بهذه الآلية الضبطية العرفية، ولكن الاختلاف بينهما بالدرجة لا بالنوع.

النوع الثالث: الوسائل الضبطية المشتركة.

ومن أهم الوسائل الضبطية المشتركة مايلي (المعاينة، 2019):

أ- **السخرية:** هي آلية رمزية تستخدم فيها الألفاظ وحركات والوجه، أو الاستهزاء والاستهجان من السلوكيات غير المألوفة والخارجة عن المعايير الاجتماعية.

ب- **إطلاق الشائعات:** إنها التثرة التي لا حدود لها، وتأخذ صورة الغيبة، والإساءة، والتجريح، والمبالغة في سلوك الإنسان؛ لذلك يخشى الأفراد إطلاق الشائعات عليهم، ويزداد هذا الخوف كلما ارتفعت مكانة الفرد الاجتماعية.

ت- **الفضيحة**: تختلف الفضيحة عن الثرثرة والشائعات في أن غرضها الأول ليس تغيير طريقة السلوك، بل عزل الشخص تمامًا وإيلامه وإيذاؤه، أو حتى محاولة إبعاده عن المجتمع، بحيث يكون في ذلك عبرة لغيره.

مفهوم السوك الجرمي:

إن ظاهرة السلوك الجرمي قديمة قدم الإنسان نفسه، وهي ظاهرة خطيرة تهدد جميع المجتمعات البشرية مهما كان مستواها الحضاري (الحسيني، 2005).

فالسلوك الجرمي بمفهومه الأخلاقي هو كل فعل يتعارض مع السلوك الطبيعي للأخلاق، فهذا السلوك الطبيعي مثار للجدل من حيث أوامره ونواهيه وصلته بالتشريع الوضعي، والحقيقة ليس كل انتهاك لمبادئ الأخلاق يعدّ جريمة، وليست كل الجرائم متناقضة بالضرورة مع المبادئ الأخلاقية (الغول، 2004). فمثلاً، لا يوجد قانون لعقوبة عقوق الوالدين أو النفاق، على الرغم من أنها أفعال لا أخلاقية، بينما نجد في قوانين بعض الدول عقوبات تطبق على من لديهم انتماءات سياسية ومذهبية معينة، وكذلك قوانين تحرّم على الأفراد التجارة والتملك، مع أن هذا لا علاقة له بالأخلاق، ولكن تحكمه عوامل سياسية أيولوجية بحثة (السدحان، 1417).

ومن الناحية الواقعية، يعرف السلوك الجرمي على أنه خروج وجماع وجنوح يغلب به المرء الأثرة على الإيثار، مضحياً في سبيل كيانه الذاتي بما يتطلبه الكيان الاجتماعي (الزوايدة . 2021). أما من الناحية القانونية، فلم يجمع الفقهاء الجنائيون على تعريف موحد للسلوك الجرمي، بل هناك تعريفات متعدّدة له، فهو السلوك الذي يخرق قانون العقوبات، كما أن السلوك الجرمي يعرف قانونياً بأنه فعل أو امتناع يرتب القانون على ارتكابه عقوبة، وبذلك هي كل فعل أو امتناع ممنوع قانوناً تحت طائلة العقوبة أو التدبير الوقائي (الخروصي، 2018)، كما يعرف السلوك الجرمي بأنه كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً (السعيد، 2000). وتعرف أيضاً بأنها كل فعل يستوجب تحمّل المسؤولية الجنائية، بحيث تكفل القانون ببيانه وتوضيحه، وفرض عقوبة على مرتكبه (بدوي، 2003).

العوامل المؤدية للعودة إلى السلوك الجرمي:

هناك مجموعة من العوامل التي قد تؤدي بالمجرم إلى ارتكاب جريمة مرة أخرى، أهمها:

أولاً: العوامل الاجتماعية.

ترتبط هذه العوامل بالتنشئة الاجتماعية المرتبطة بشكل أساس بالأسرة؛ فهي الأساس في تنشئة الطفل؛ إذ إن وجود العنف والصراعات الداخلية ما بين الوالدين يؤثر بشكل مباشر على الطفل، كما أن المحيط العائلي يؤثر بشكل أساس في السلوك الإجرامي (Shepherd et al., 2018)، فالأسرة العامل المساعد في تهيئة الطفل وذلك حسب ما تتميز به، فجو الأسرة يلعب دوراً مهماً، خاصة في العلاقة بين الوالدين، فوجود الصراعات داخل الأسرة يؤثر في سلوك الطفل؛ ما يؤدي إلى عدم استقراره الوجداني، وينجم عنه عدم إحساسه بالأمان، خاصة في الأسرة التي يكون التفريق فيها بين الأطفال، فيتخذ الأطفال الجنوح سلوكاً هروبياً من هذه البيئة (Piquero et al., 2015).

بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع المحيط بالفرد يؤثر في إيجاد السلوك الإجرامي؛ انطلاقاً من نوع التربية المقدمة داخل الأسرة، حيث إن البيئة هي نتاج مجموعة الأسر والتربية المنحرفة التي تصبغ عادات وتقاليد داخل البيئة، فجرائم الأخذ بالثأر وتهريب المخدرات وتعاطيه من الأمثلة التي تظهر التنشئة الاجتماعية المنحرفة، حيث إن الإجرام يحدث عند تدني القيم وانتشار ظاهرة التفكك الأسري التي قد تنجم عن وفاة أحد الوالدين أو الطلاق أو الهجرة، وقلة الرعاية الأسرية للأطفال (Gaum et al., 2006).

كما تعدّ ثقافة الفرد أحد العوامل الاجتماعية المرتبطة بسلوكياته، بالإضافة إلى العامل الديني، فإنه في معناه العام هو عبارة عن قيم ومبادئ سامية تحثّ على الخير وتنتهي عن الشر؛ فكلما كانت العقيدة قوية، كانت نسبة الإجرام أقلّ، والعكس صحيح. أما أثر وسائل الإعلام، والتي من بينها الصحف، والمجلات، والتلفاز، والسينما، والمسرح، فهي سلاح ذو حدين؛ فكيفما حاولت توجيهها، سواء في الخير أو الشر، (مدني، 2008).

ثانيًا: العوامل الاقتصادية.

لقد تضاربت الآراء حول العوامل الاقتصادية المؤدية إلى وقوع الجريمة، فالفقر والحاجة من العوامل الأساسية لارتكاب الجرائم، بالإضافة إلى أن النظام الرأسمالي من أسباب الفساد؛ بسبب سوء توزيع الثروات، ومع أن الفقر من أسباب الجريمة، فإن الجرائم قد ترتكب من قبل أصحاب المراكز الاجتماعية المرتفعة والحالة المادية الجيدة، ويمكن القول: إن العود للجريمة تتأثر بعاملين اقتصاديين رئيسيين، هما: (زهران وآخرون، 2010):

1. **التحوّلات الاقتصادية:** تحوّل النظام الاقتصادي في القرن التاسع عشر من نظام زراعي إلى اقتصادي؛ ما أدى إلى تحوّلات اقتصادية تتمثل في التوزيع الطبقي، وارتفاع مستوى المعيشة.
2. **التقلّبات الاقتصادية:** كارتفاع أسعار المواد الأساسية؛ مثل القمح والخبز، والتي ينفق عليها العامل البسيط نصف دخله، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الجرائم وتكرارها، كما أن انخفاض دخل الفرد، خاصة العامل البسيط دون تعويضه، أو إذا لم يتبعه انخفاض في الأسعار، فهذا يؤدي إلى الجريمة، خصوصًا جرائم السرقة، وبالتالي الوصول إلى الفقر الذي له تأثير واضح على ارتكاب الجرائم.

ثالثًا: العوامل النفسية.

إن العودة إلى السلوك الجرمي مرده لمجموعة من الأسباب التي يمكن إيجازها بما يلي (الجنفاوي، 2019):

1. **العوامل الوراثية:** هي انتقال خصائص ومميزات من الآباء إلى الأبناء لحظة الإخصاب.
2. **أسباب مرتبطة بالعقل الضعيف:** تمثل الصفات والخصائص المرتبطة بالعقول.
3. **النوبات المرتبطة بالصرع:** هي الاضطرابات التي تتم بشكل مؤقت، وسرعان ما تنتهي، ويعود الفرد إلى حالته الطبيعية.
4. **النوبات العصبية:** قد يقوم المريض بارتكاب الكثير من الجرائم الخطيرة؛ مثل القتل والسرقة، أو التحطيم والحرق، ومردّد ذلك يعود إلى دوافع قهرية قد يصعب على المريض السيطرة عليها.
5. **العُدوانية للسلطة:** تتمثل بالتكوين النفسي الذي يكون ضد السلطة ويوسمها بالجائرة الخالية من العطف والحب والاحترام والتقدير، ويرى بأن السلطة هي سبب شقائه في نشأته.

6. أسباب قهرية: كالأضطراب النفسي، المعروف بالوسواس القهري أو العصاب، وتتمثل بسيادة فكرة معينة في عقل

الفرد دون سواها، وبالتالي يشعر بالإرهاق وعدم السيطرة عليها.

النظريات المفسرة للدراسة:

النظرية البنائية الوظيفية:

يعدّ الاتجاه البنائي الوظيفي أحد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع المعاصر، وقد اهتم هذا الاتجاه بدراسة الظواهر الاجتماعية في أعمال المؤسسين الأوائل لعلم الاجتماع؛ من أمثال ابن خلدون، و(أوجست كونت)، ثم ظهر بوضوح في أعمال (دوركايم)، و(بارسونز)، و(ميرتون). والمنظور الأساس للاتجاه البنائي الوظيفي يجعل محور اهتمامه هو المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه، أكثر من اهتمامه بالأفراد أو الجماعات، وهو يتصوّر المجتمع وحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، فالمجتمع _ وإن كان يتكوّن من وحدات جزئية صغيرة _ إلا أن هذه الوحدات تتفاعل فيما بينها وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه، وكل جزء من الأجزاء التي يتألف منها المجتمع يؤدي وظيفة معينة، وغالبًا ما يشير معنى الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة (القرشي، 2011).

ويعدّ أيضًا هذا الاتجاه الانحراف ظاهرة اعتيادية تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية، بالإضافة إلى أن للجنوح وظائف إيجابية أخرى يؤديها، فقد عدّ(دوركايم) أن للجنوح وظائف إيجابية يقوم بها بوظيفة يدعم ويقوي النظام الأخلاقي؛ لأنه يضطرنا في حال وقوعه إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي تم انتهاكها، ويرى أنصار الاتجاه الوظيفي أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة، قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع، وإلى حالة من التفكك الاجتماعي التي تؤدي إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية؛ ما يعرض المجتمع إلى الحالة الأنومي (اللامعيارية)، وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سلوك الأفراد وتنظيم سلوكهم لتحقيق القدر المطلوب من التوافق (البداينة ورافع، 2013).

نظرية الضبط الاجتماعي عند ابن خلدون:

تعدّ نظرية الضبط الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية- كما أطلق عليها ابن خلدون- هي جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد على السير في المستوى العادي المألوف، وقد فطن ابن خلدون في مقدمته إلى أهمية الضبط الاجتماعي، وأنه أساس الحياة، وضمان أمنها، واستقرار بقائها (السيد أحمد وآخرون، 2002).

أدرك ابن خلدون أهمية الضبط الاجتماعي لل عمران والمجتمع الإنساني، وأن أهمية العمران البشري، لا تتحقق بشكل طبيعي ما لم تكن هناك ضوابط اجتماعية تنظم سلوك الأفراد وتصرفاتهم كما أن الضبط الاجتماعي يؤدي إلى النظام في المجتمع، ومن غير هذا النظام تختلّ وظائف المؤسسات والمنظمات والجماعات التي يتكوّن منها المجتمع؛ ما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والانحراف والمشكلات الاجتماعية الأخرى، وأن الإنسان سياسي بالطبع، ولا بدّ من قوة قاهرة لضبط سلوكه؛ منعاً للعدوان بين البشر. ومن وسائل الضبط الاجتماعي: الدين الذي ينظم العلاقات والمعاملات الاجتماعية، والقانون، والأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد والأخلاق والعادات القبلية والتقاليد العشائرية، فنوّه ابن خلدون إلى أهمية الضبط الاجتماعي وضرورته للعمران البشري يقول: "إن الاجتماع للبشر ضروري، وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه، وأنه لا بدّ من هذا الاجتماع إلى حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله". (ابن خلدون، 732هـ).

وينطلق ابن خلدون من مفهوم العصبية كنظام اجتماعي تنظيمي للمجتمع، فهو أساس الضبط الاجتماعي للأفراد، وأن رئاسة القوم بالعلبة، وتكون العلبة بالعصبية، وهناك حاجة اجتماعية إلى الحاكم، ومن خلال العصبية تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وبكل أمر يجمع عليه. لذلك؛ إن العصبية تكون في الالتحام بالنسب أو في معناه بصلة الرحم، فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العدا عليه، والعصبية لدى ابن خلدون رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولاشعورية معاً تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة تبرز وتشتدّ عندما يكون هناك خطر يهدّد أولئك الأفراد (الجابري، 1997).

نظرية الضبط الاجتماعي لـ(هرشي)(Hirschi):

ويرى هيرشي (Hirschi) أنه عندما تكون الروابط ما بين الشباب والأفراد الآخرين في حياتهم قوية، وعندما يكون اتجاه التأثير اجتماعيًا، فعندها لا يتوقع من الأفراد الانشغال بالسلوكيات المنحرفة، أما عندما تكون الروابط ضعيفة بين الأفراد وأسرههم ومجتمعهم، فإن دور الأقران ورفاق السوء تُظهر سلوكيات منحرفة، وهناك عناصر أساسية تفسر في مجملها ما يسمّى بعلاقة الفرد مع المجتمع، وهي (الوريكات، 2008):

1. **الالتصاق (التعلق) (Attachment):** ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقعات الآخرين المهمين: (كالعائلة، والمدرسة، الرفاق)، والتصرف بشكل يناقض رغبات وتوقعات الآخرين فيه خروج على معايير الجماعة، فيختار الانحراف، وهنا ينشأ الرادع الخُلقي من خلال علاقة الفرد بالمجتمع.

2. **الالتزام (Commitment):** وهي عملية التبرير التي يقارن فيها الفرد نتائج سلوكه بتحقيق الأهداف التقليدية. ويفضّل الفرد الملتزم الامتثال والطاعة للقوانين؛ فهو يستثمر الوقت والجهد في مختلف النشاطات، ويتعدى عن الانحراف؛ خوفًا من النتائج المترتبة.

3. **الانغماس (Involvement):** وهو الوقت المستثمر في النشاطات التقليدية الاجتماعية، حيث ينهمك الفرد في القيام بهذه الأمور المقبولة اجتماعيًا فلا يوجد متسع من الوقت للانحراف أو التفكير فيه، حيث يستغل الفرد وقته وطاقته وعلاقاته بالآخرين من أجل تحقيق التوقعات؛ لذا يؤكد (هيرشي) أهمية الأنشطة الترويحية والمهنية في برامج تقليص الانحراف.

4. **المعتقد (Belief):** هو مستوى امتثال الفرد لعُرف الجماعة، فالفرد الملتزم بالقانون هو الذي تمت تنشئته الاجتماعية على أساس الإيمان بالقيم والنظم الاجتماعية في النظام العام، والانحراف يظهر عندما يتم خرق هذا النظام؛ فالإيمان يقيم المجتمع وأخلاقه، وتقدير مشاعر وآراء الآخرين يعدّ عازلًا عن الانحراف.

الضبط الاجتماعي عند (كارل مانهايم): لقد أدرك (مانهايم) الضبط باعتباره نوعًا من التخطيط الرشيد إلى الحرية المخططة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تناول وسائل الضبط بطريقة حاسمة وماهرة، فقد بيّن أن وسائل الضبط الاجتماعي في الجماعات المختلفة التي يسود فيها التنظيم الاجتماعي القائم على التماسك الآلي، كما بيّن تلك الوسائل في

الجماعات التي يسود فيها تقسيم العمل الجماعي، ويرتكز تنظيمها الاجتماعي على التضامن العضوي، فتقسيم العمل من شأنه أن يوجد وظائف اجتماعية أساسية توزع اختصاصات الفئات وتتقاسم جهود الأفراد، فيشعر بحاجته إلى كل فرد آخر، واعتماده على غيره أكثر مما كان يعتمد الفرد في الجماعات البدائية الأولية (العادلي، 1985)، ولا يرى علماء الاجتماع في التعليم مجرد وسيلة للبحث في نظرياته، بل هناك وظيفة اجتماعية مهمة للتربية والتعليم بوصفها وسيلة ضابطة تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد قواعد معاملاتهم ببعضهم بعضاً، كما أنها تغرس فيهم المبادئ العامة التي يرتضيها المجتمع، باعتبارها نماذج يسترشد بها الفرد في مواقفهم وأوجه نشاطهم وحكمهم على التصرفات، وأن هذه النماذج التربوية الضابطة تعكس الأنظمة السياسية والاقتصادية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي. ورأى (كارم مانهايم) أن جميع أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتربوي والإداري كلها تتكامل بصفاتها عوامل ضابطة ومحددة للسلوك الإنساني، وبالأسلوب الذي يراه المجتمع ملائماً لتحقيق مصالحه، وحفظ بنيته، واستمرار تنظيمه، وبقاء نظامه في حالتي استقرار وتطور، وقسم (كارل) وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين لبقائها: الأولى: مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً في السلوك، والثانية: مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيراً غير مباشر على السلوك (Mannheim, 1940).

نظرية (ريس)، (وناي) في الضوابط الداخلية والخارجية:

يتضمن المفهوم السوسولوجي للضبط الاجتماعي عند (إلبرت ريس)، و(إيفان ناي) التنشئة الاجتماعية التي بموجبها يكتسب الفرد الضبط الذاتي، والتحكم في سلوكه من خلال التطبيق الخارجي للعقوبات الاجتماعية، والمكافأة على الامتثال والعقوبات على الانحراف، مع إدراك أن تطبيقات العقوبات هي عملية رئيسة لحدوث التنشئة الاجتماعية، ويرى (ناي) أن أحد أهم فئات الضبط الداخلي الاجتماعي الرئيسية، والتي تمنع الانحراف عن المعايير الاجتماعية، هو الضبط الداخلي من خلال وجود الضمير أو النظام، وقد دمج (رايس) بين مفهوم الشخصية والتنشئة الاجتماعية لإنتاج نظرية الضبط الاجتماعي (الوريكات، 2008).

ويمكن - كما يقول (ناي) - أن تمارس الضوابط المباشرة من خلال العقوبات الرسمية الرادعة، ولكنه أكد أهمية الضوابط غير الرسمية والمباشرة في الأسرة، ويرى أنه كلما زادت تلبية الأسرة لاحتياجات أفرادها من الحنان والأمن

والخبرات الجديدة، فإن ذلك سيقبل لجوءهم إلى تلبية الاحتياجات بطرق غير مقبولة خارج نطاق الأسرة (البدائية و رافع، 2013).

الدراسات السابقة، و ذات الصلة:

دراسة (السفياني، 2020) بعنوان "وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف" في المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة إلى معرفة وسائل الضبط الاجتماعي: (الضبط الديني، والضبط بالعادات والتقاليد، والضبط بالأعراف، والضبط بالأنظمة والقوانين، والضبط بوسائل الإعلام) في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على عينة مكونة من (272) طالبة من كلية التربية في جامعة الطائف في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع وسائل الضبط الاجتماعي كانت بدرجة مرتفعة عدا الضبط بالأعراف، والضبط بوسائل الإعلام، حيث كانت بدرجة متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى أن وسائل الضبط الاجتماعي لها تأثير في تحقيق القيم الإيجابية من وجهة نظر طالبات جامعة الطائف.

دراسة (المعاينة، 2019) بعنوان "الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المجتمع الأردني". والتي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي بالجريمة في المجتمع الأردني. ولتحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المستهدفة، وقد تم اختيار عينة الدراسة المكونة من (960) رب وربة أسرة، بالطريقة العنقودية من الأسر في المحافظات الأردنية بواقع محافظتين من كل إقليم من أقاليم المملكة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى الكلي لعلاقة الضبط الاجتماعي الرسمي بالجريمة في المجتمع الأردني جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (3.725)، وأن المستوى الكلي لعلاقة الضبط الاجتماعي غير الرسمي بالجريمة في المجتمع الأردني جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ فيه المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (3.479)، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدراسة عن علاقة الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي والجريمة باختلاف متغيرات العمر، والمستوى التعليمي، والخبرة العملية، ومكان الإقامة. وأن أهم وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في المجتمع الأردني تتمثل في الالتزام بالتشريعات والتعاليم الدينية، والالتزام بالقوانين والأنظمة الرسمية، والتواجد

الأمني لرجال الشرطة، وفي توفر أجهزة المراقبة التكنولوجية مثل (كاميرات التصوير، وأجهزة التسجيل، والرادار ودوريات السير في الطرق الخارجية).

دراسة (الصرايرة، 2019) بعنوان "الضبط الاجتماعي وأثره في الحد من الانحراف السلوكي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة مؤتة"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الضبط الاجتماعي وأثره في الحد من الانحراف السلوكي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة مؤتة، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة مؤتة في مرحلة البكالوريوس، موزعين على جميع التخصصات في الكليات الإنسانية والعلمية في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2020/2019)، والبالغ عددهم (17231) طالبًا وطالبة، وتم أخذ عينة عشوائية منتظمة عددها (1000) طالب وطالبة، وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن الضبط الاجتماعي وأثره في الحد من الانحراف السلوكي بلغ (3.83)، وانحراف معياري بلغ (0.51). وكذلك جميع المجالات كانت درجة تقديرها مرتفعة. ويتبين من الجدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمجالي (الضبط بالأنظمة والقوانين، والضبط الديني) تُعزى إلى النوع الاجتماعي، وكانت الفروق لصالح الذكور بالنسبة لمجال الضبط بالأنظمة والقوانين؛ إذ كان متوسط الذكور (4.22)، و متوسط الإناث (3.94). وبالنسبة لمجال الضبط الديني، كانت الفروق لصالح الذكور؛ إذ بلغ متوسط الذكور (3.99)، و متوسط الإناث (3.81). وتبين أن أفضل الوسائل التي جاءت في الترتيب الأول تمثلت في الالتزام بالقوانين والأنظمة الجامعية بنسبة موافقة (85.96%)، تلاها في الترتيب الثاني تطبيق القوانين الجامعية بشكل صارم بنسبة موافقة (81.63%)، وفي الترتيب الثالث وضع أجهزة كاميرات في الأماكن الحساسة في الجامعة بنسبة موافقة (79.56%)، وفي الترتيب الرابع عقد ندوات ولقاءات عمل تهدف إلى ترسيخ الاستقرار الأمني داخل الجامعات بنسبة موافقة (76.35%).

دراسة (عايش، 2011) بعنوان "دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافي في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية". وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافي في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين والطلاب، والتحقق إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات الطلاب والمعلمين نحو دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافي تُعزى إلى المتغيرات التالية: (مكان الإقامة، ومستوى دخل الأسرة، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم). اعتمدت الدراسة على

منهج البحث الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والطلاب الذكور في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغ عدد المعلمين (20517) معلّمًا، وعدد الطلاب (319266) طالبًا وطالبة. أما عينة الدراسة، فتم اختيارها بطريقة عشوائية ملائمة من المعلمين بواقع (180) معلّمًا، و(400) طالب. وتبين أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلاب والمعلمين عن دور الأسرة والمدرسة في الحدّ من السلوك الانحرافي قد جاء مرتفعًا؛ فلأسرة والمدرسة دور تربوي يتمثل في زرع القيم الاجتماعية والدينية والتربوية في الطلاب، الأمر الذي يقلّل أو يساعد في الحدّ من السلوك الانحرافي لديهم.

دراسة (الرشيدي، 2017) بعنوان "دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الانحرافات السلوكية المرتكبة من قبل الطلبة في المدارس الثانوية في منطقة المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الانحرافات السلوكية المرتكبة من قبل الطلبة في المدارس الثانوية في منطقة المدينة المنورة، والتعرف على مستوى انتشار السلوكيات المنحرفة لدى الطلبة، وكذلك الكشف عن المهّدات الأمنية للقيم الاجتماعية لدى الطلبة في المدارس الثانوية في منطقة المدينة المنورة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي بالعينة، واستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية. وتكوّنت عينة الدراسة من (1281) طالبًا في مرحلة الدراسة الثانوية. أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لدور القيم الاجتماعية في الوقاية من الانحرافات السلوكية المرتكبة من قبل الطلبة في المدارس الثانوية في منطقة المدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة (3.832) من (5)، وأوضحت النتائج أن المستوى العام لانتشار السلوكيات المنحرفة لدى الطلبة في المدارس الثانوية قد جاءت بمستوى منخفض، حيث بلغ المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة (2.289) من (5)، وتبين من النتائج أن المستوى العام للمهّدات الأمنية للقيم الاجتماعية قد جاءت بمستوى مرتفع، حسب مقياس مستوى الإجابة المستخدم في الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة (3.705) من (5).

دراسة ماكينز ولي (Mohamed, 2004) دراسة بعنوان "تأثير الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية على الأنشطة الجنائية لمعقلي العقوبة" قام الباحث باستخدام بيانات التقرير الذاتي لقياس مستوى النشاط الجنائي، وبحث الربط بين المخدرات والجريمة، والأنماط الانتهاكية لنزلاء السجن والسارقين النشطين، وقد جاءت الدراسة لتؤكد أن الكثير من

النظريات تشير إلى أن إطلاق السراح المشروط سيكون له أثر على الأنشطة الجنائية للمذنبين. ومن منظور الفرق ونظريات الخيار العقلاني، فإن الاعتقال والإشراف على إطلاق السراح المشروط سيكون متوقعًا بأن يرفع تكاليف الجريمة، وقد صممت الدراسة لبحث أثر الاعتقال وإطلاق السراح المشروط على الأنشطة الجنائية للمذنبين الذين يمضون فترة إطلاق سراح مشروط، وقد خلصت الدراسة إلى أن الأنشطة الجنائية للمجرمين انخفضت بشكل جوهري بعد الاعتقال، ولقي مستوى الانخفاض هذا خلال أول (8) أشهر من إطلاق السراح المشروط.

دراسة غاري (Gary, 2003) دراسة بعنوان "نظريات الضبط الاجتماعي في موسوعة علم الجريمة"، والتي جاءت تؤكد أن خرق القانون يعود إلى ضعف الروابط الاجتماعي أو العمليات الاجتماعية، والتي تم الافتراض بأنه يشجع على السلوك الملتزم بالقانون، وأن نظرية الضبط الاجتماعي هي نظرية دافعية تصرف أو تتجاهل ضرورة طرح المسائل الدافعية، وأن نظريات الضبط الاجتماعي له جذور في المنظورات حول المجتمع الإنساني المفترض بواسطة الفيلسوف الاجتماعي الإنجليزي (توماس هويس).

موقف هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف:

- اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة من حيث الهدف وهو علاقة وسائل الضبط الاجتماعي بالسلوك الجرمي، كما في دراسة الصرايرة (2019)، ودراسة المعاينة (2019)، ودراسة الرشيد (2017)، ودراسة عايش (2011)، ماكينز ولي (2004)، باستثناء دراسة Gary (2003) التي درست نظريات الضبط الاجتماعي في موسوعة علم الجريمة.

- وظفت هذه الدراسة والدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، كما في دراسة السفياني (2020)، ودراسة الصرايرة (2019)، ودراسة المعاينة (2019)، ودراسة الرشيد (2017)، ودراسة عايش (2011).

- اختارت هذه الدراسة والدراسات العينة العشوائية البسيطة، في دراسة السفيناني (2020)، باستثناء دراسة كلاً من المعاينة (2019) التي اختارت العينة العنقودية، ودراسة كما في دراسة الصرايرة (2019)، ودراسة الرشيدى (2017)، ودراسة عايش (2011) التي اختارت العينة العشوائية المنتظمة.
- استخدمت هذه الدراسة والدراسات أداة الاستبانة، كما في دراسة كما في دراسة السفيناني (2020)، ودراسة الصرايرة (2019)، ودراسة المعاينة (2019)، ودراسة الرشيدى (2017)، ودراسة عايش (2011)، باستثناء دراسة ماكينز ولي(2004) التي استخلصت نتائجها من دراسة التقارير.
- طبقت هذه الدراسة والدراسات السابقة على فئة الطلاب بشكل خاص (طلاب الجامعة) في الجامعة، كما في دراسة السفيناني (2020)، ودراسة الصرايرة (2019)، وطلاب المدارس كما في دراسة الرشيدى (2017)، ودراسة عايش (2011)، باستثناء دراسة ماكينز ولي (2004) التي طبقت على النزلاء.

ثانياً: مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- صياغة العنوان ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها وأهدافها بشكل دقيق.
- التعرف على نظرية الدراسة المناسبة وتوظيفها لصالح الدراسة.
- اختيار الإجراءات المنهجية المناسبة للدراسة، وصياغة أدواتها، ومقياسها، وتحديد عينتها.
- الاستفادة من عرض نتائج الدراسة وتفسيرها، ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- أنها تناولت على وجه التحديد فئة الشباب الأردني، وهم فئة تحتاج إلى الكثير من الاهتمام والمتابعة والمحافظة على القيم الإيجابية لديهم.
- تُسلط الضوء بشكل مباشر على وسائل الضبط الاجتماعي وعلاقتها بالسلوك الجرمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة (الأردن).

المنهجية والإجراءات:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة لتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة للعام الدراسي (2021/2020م)، والمسجلين في برنامجي الدكتوراه والماجستير، والبالغ عددهم الإجمالي نحو (2724) طالبًا وطالبة (جامعة مؤتة، وحدة القبول والتسجيل، 2021).

عينة الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة، ونظرًا للظروف الوبائية السائدة وانتشار جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات وقائية، واعتماد نظام التعليم الإلكتروني في جامعة مؤتة، فقد اعتمدت الدراسة أسلوب التطبيق الإلكتروني لأداة الدراسة للحصول على البيانات من طلبة الدراسات العليا من مجتمع الدراسة، حيث تم أولاً تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (45) طالبًا وطالبة بالطريقة الاعتيادية من مجتمع الدراسة، ثم نشر الرابط الإلكتروني الخاص بأداة الدراسة على المواقع الإلكترونية للجامعات المستهدفة وإرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني للطلبة من مجتمع الدراسة؛ للحصول على عينة عشوائية بسيطة بعد إنهاء عملية التطبيق، ثم استلام الردود التي تكوّنت من (495) ردًا خلال فترة التطبيق الفعلي لأداة الدراسة، والتي استمرت مدة شهر كامل من تاريخ (2021/5/1 - 2021/6/1)، وبعد إجراء تدقيق ومراجعة للردود المستردة تبين بأن (13) منها لم تكن مكتملة للبيانات المطلوب؛ لذلك استثنيت من عملية التحليل الإحصائي لعدم صلاحيتها، وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (482) استبانة، وتشكل ما نسبته (17.69%) من مجتمع الدراسة الكلي، وجدول (1) يوضح التوزيع النسبي للخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية والوظيفية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة (%)
الجنس	ذكر	266	55.19
	أنثى	216	44.81
	المجموع	482	100
الكلية	علمية	208	43.15
	إنسانية	274	56.85
	المجموع	482	100
مكان الإقامة	مدينة	261	54.15
	قرية	180	37.34
	بادية	41	8.51
	المجموع	482	100
طبيعة العمل	موظف قطاع عام	45	9.34
	موظف قطاع خاص	107	22.20
	أعمال حرّة	189	39.21
	عاطل عن العمل	141	29.25
	المجموع	482	100

أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة؛ نظراً لطبيعتها التي تمت من خلال منهج المسح الاجتماعي، وباعتبار أداة الاستبانة أكثر ملاءمة لمثل هذا النوع من الدراسات الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها. وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات. وتم بناء الاستبانة انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها، ومن خلال الاطلاع على عدد من الأدبيات والدراسات السابقة، فقد تم الاستعانة بدراسة (الصرايرة، 2019) و (السفياني، 2020)، وقد تكونت أداة الدراسة بصورتها الأولية من

الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويتضمن المتغيرات الديموغرافية والوظيفية للطلبة.

الجزء الثاني: ويتضمن (22) فقرة تقيس دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحدّ من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، والتي توزعت على المجالين التاليين: مجال "دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحدّ من السلوك الجرمي"، وتضمّن هذا

المجال (12) فقرة. ومجال "دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي"، وتضمن هذا المجال (10) فقرات.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ- الصدق الظاهري:

اعتمدت الدراسة أسلوب التحكيم للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، حيث تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على (10) من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الجريمة من الجامعات الأردنية، وطلب منهم تحكيم الأداة ومدى ارتباط الفقرات بالمجالات، ومدى ملاءمة الفقرات للتطبيق. وبناءً عليه، قام المحكمون بوضع بعض الملاحظات فيما يتعلق بإعادة صياغة بعض الفقرات، وتم الأخذ بأرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة بما يتناسب مع تحقيق أهداف الدراسة، على أن يتم اعتماد معيار قبول الفقرة للتطبيق بإجماع (80%) من المحكمين عليها.

ب- صدق البناء:

للتحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة، تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية المكونة من (45) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة، ومن خارج العينة الدراسية الأساسية، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط (Pearson) بين الفقرات في كل مجال، والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه في الجدول رقم (2)، وكذلك حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمجال الواحد مع الدرجة الكلية للمجالات كلها.

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه

مجال دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي		مجال دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي	
معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
0.419	1	4330.	1
0.574	2	5870.	2
0.455	3	6470.	3
0.639	4	5090.	4
0.497	5	4780.	5
0.514	6	6390.	6

0.630	7	5340.	7
0.584	8	6010.	8
0.684	9	5980.	9
0.744	10	4450.	10
-	-	706**0.	11
-	-	660**0.	12

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (3)

معاملات الارتباط بين مجالي أداة الدراسة والدرجة الكلية لها

معامل الارتباط	المجالات
554**0.	وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي.
609**0.	وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي.

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (2) بين فقرات المجال الأول المتعلق بقياس "وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي" مع الدرجة الكلية للمجال تتراوح بين (0.433- 0.706)، وللمجال الثاني والمتعلق بقياس وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي مع الدرجة الكلية للمجال تتراوح بين (0.419 - 0.744). و أظهرت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالي أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة تتراوح بين (0.554 - 0.609)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وبهذا يتضح تحقق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بين الفقرات، بالاعتماد على نتائج تطبيق الأداة على العينة الاستطلاعية المكونة من (45) طالباً وطالبة، وتم حساب الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha)، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاوَر الدراسة، بالشكل التالي:

جدول (4)

معامل (كرونباخ ألفا) لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	المجالات
0.887	12	وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحدّ من السلوك الجرمي.
0.834	10	وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحدّ من السلوك الجرمي.
0.905	22	المجالات ككل

يتضح من الجدول (4) أن معاملات مجالات أداة الدراسة تتميز بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.905)، وتراوحت قيم معاملات الثبات للمجالات بين (0.887 – 0.834)؛ ما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تدريج محاور أداة الدراسة للجزء الثاني من أداة الدراسة، حسب تدريج (ليكرت) الخماسي إلى (1-مرتفعة جداً، 2-مرتفعة، 3-متوسطة، 4-قليلة، 5-قليلة جداً)، وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V.21). وللإجابة عن أسئلة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية: مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)؛ وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون. واستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)؛ لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة، كما تم استخدام تحليل اختبار (ت) للعينات المستقلة، وتحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر. أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية، تم الاعتماد على اختبار أقل الفروق الإحصائية (LSD).

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع

الأردني من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة وللتعرف على دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة؛ تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالي أداة الدراسة وللمجالين ككل، والجدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى لإجابات عينة الدراسة عن دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من

السلوك الجرمي في المجتمع الأردني

رقم المجال	المجالات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي	3.914	0.54	1	مرتفع
2	وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي	3.642	0.62	2	متوسط
-	المستوى العام	3.78	0.49	-	مرتفع

من النتائج الموضحة في الجدول (5) يظهر أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة عن دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباتهم عن مجالي أداة الدراسة (3.78)، بانحراف معياري (0.49). أما على مستوى مجالات أداة الدراسة، فقد حقق مجال وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن هذا المجال (3.91)، وبمستوى مرتفع، وجاء في الترتيب الثاني مجال وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن هذا المجال (3.64)، وبمستوى متوسط، وقد بينت النتائج في الجدول (5) أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة عن مجالي أداة الدراسة قد تراوحت بين (0.54-0.62)؛ ما يشير إلى تقارب إجابات عينة الدراسة عن فقرات مجالي أداة

الدراسة، وإلى صحة الاستدلال واعتبار البيانات متجانسة نوعاً ما. وفيما يلي عرض لنتائج إجابات عينة الدراسة عن الفقرات الدالة على دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

أولاً: دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

للتعرف على مستوى إجابات عينة الدراسة عن دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، تم إيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى، والترتيب حسب الأهمية لإجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال، والجدول (6) يوضح هذه النتائج.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى، والترتيب لاستجابات عينة الدراسة عن دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	التشديد في العقوبة على مكرري الجريمة يحد من السلوك الجرمي.	4.375	0.55		مرتفع
9	لوسائل الضبط الاجتماعي الرسمي دور أساس في ردع السلوك الجرمي عن طريق تشديد التشريعات والقوانين والعقوبات الخاصة بالجرائم.	4.272	0.66	2	مرتفع
1	يسهم الامتثال للأحكام الشرعية الدينية في الحد من ارتكاب السلوك الجرمي.	4.131	0.82	3	مرتفع
8	يسهم توطيد العلاقة بين المواطن والمؤسسات الأمنية في تعزيز شعور الشباب بالمسؤولية المجتمعية ووقايتهم من السلوك الجرمي.	3.983	0.67	4	مرتفع
10	اهتمام وسائل الإعلام الأمني بتنمية الحس الأمني لدى الشباب وتوعيتهم بالقضايا الأمنية يسهم في وقايتهم من السلوك الجرمي.	3.957	0.74	5	مرتفع
2	إن الامتثال للقانون العسكري خشيه العقوبة كإنزال الرتبة العسكرية، أو القانون المدني خشيه عقوبة الغرامات المالية أو الإقامة الجبرية يسهم في الحد من السلوك الجرمي.	3.955	0.90	6	مرتفع
3	السجن من التنظيمات العقابية الإصلاحية المقيدة والحاجة التي تحد من السلوك الجرمي.	3.852	0.75	7	مرتفع
7	تسهم الأجهزة المخبرية؛ مثل: أجهزة فحص (DNA)، وفحص البصمة، وأجهزه فحص العملة وغيرها من الأجهزة، تسهم في الحد من السلوك الجرمي.	3.811	0.79	8	مرتفع
11	تسهم العقوبات الاحترازية المفروضة من قبل الحكام	3.707	0.83	9	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	الإداريين في الوقاية من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.				
6	تسهم الأجهزة التصويرية؛ مثل: (الكاميرات، والأجهزة التسجيلية، والرادار) في الحد من السلوك الجرمي.	3.671	0.82	10	متوسط
12	إن زيادة اهتمام ومتابعة المؤسسات الأمنية في التصدي للظواهر السلبية في المجتمع تسهم في وقايتهم من السلوك الجرمي.	3.587	0.94	11	متوسط
5	تعدّ مراكز علاج الإدمان التابع لإدارة مكافحة المخدرات من التنظيمات العقابية، والتقويمية، والإصلاحية التي تحدّ من السلوك الجرمي.	3.565	0.97	12	متوسط
-	المستوى العام	3.914	0.54	-	مرتفع

من النتائج المبينة في الجدول (7) يتضح أن المستوى الكلي لدور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (3.914) بانحراف معياري (0.54). أما على مستوى فقرات هذا المجال، فقد حققت (10) فقرات مستوى إجابة مرتفعة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرات (3.707 - 4.375)، وقد تمثلت أهم هذه الفقرات في الفقرة رقم (4) التي تنصّ على: "التشديد في العقوبة على مكرري الجريمة يحدّ من السلوك الجرمي"، والفقرة رقم (9) التي تنصّ على: "وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي دور أساس في ردع السلوك الجرمي عن طريق تشديد التشريعات والقوانين والعقوبات الخاصة بالجرائم"، والفقرة رقم (1) التي تنصّ على: "يسهم الامتثال للأحكام الشرعية الدينية في الحد من السلوك الجرمي"، والفقرة رقم (8) التي تنصّ على: "يسهم توطيد العلاقة بين المواطن والمؤسسات الأمنية في تعزيز شعور الشباب بالمسؤولية المجتمعية ووقايتهم من السلوك الجرمي". وحققت بقية الفقرات على مستوى إجابة متوسطة، وتراوح مستوى الإجابة حسب أوساطها الحسابية بين (3.565 - 3.671). و من الملاحظ أن جميع فقرات هذا المجال قد حققت مستوى إجابة مرتفعة ومتوسطة، ولم تحقّق أي فقرة مستويات منخفضة.

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة عن فقرات مؤشر الارتباط "التعلق" قد تراوحت بين (0.55 - 0.97)؛ مما يشير إلى التقارب في إجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال.

ثانياً: دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

للتعرف على مستوى إجابات عينة الدراسة عن دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك

الجرمي في المجتمع الأردني، تم إيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى، والترتيب حسب الأهمية

لإجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال، والجدول (7) يوضح هذه النتائج.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى، والترتيب لاستجابات عينة الدراسة عن دور وسائل الضبط الاجتماعي

الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	أرى أن استقرار الأسرة وتربية الأبناء بأسس التربية السليمة يسهم في الحد والوقاية من السلوك الجرمي في المجتمع.	4.256	0.58	1	مرتفع
10	تعمل جماعات الضغط كالعشيرة والأسرة في الحد من السلوك الجرمي.	3.894	0.56	2	مرتفع
8	أعتقد أن خوف الأفراد من فقدان العمل أو الحصول عليه يسهم في الحد والوقاية من السلوك الجرمي.	3.771	0.62	3	مرتفع
6	خوف الأفراد من الفضيحة والوصم الاجتماعي يحد من الجريمة.	3.763	0.56	4	مرتفع
3	أرى أن الالتزام بالقيم الاجتماعية الحميدة: "الصدق، والأمانة، والوفاء، والإخلاص" قوة كبيرة في الحد من السلوك الجرمي.	3.641	0.67	5	متوسط
4	الخوف من التعرض للسخرية من الوسائل التي تحد من السلوك الجرمي.	3.594	0.67	6	متوسط
2	الاعتقاد بأن للتضامن الاجتماعي قوة كبيرة في الحد من السلوك الجرمي.	3.549	0.78	7	متوسط
7	أرى أن إيمان الأفراد بنزاهة المعايير والقواعد المجتمعية بالعين والحسد في حياتهم الاجتماعية سبب في الوقوع بالسلوك الجرمي.	3.539	0.64	8	متوسط
9	تمثل الأقوال المأثورة نظام ضبط اجتماعي يحد من السلوك الجرمي في المجتمع.	3.405	0.73	9	متوسط
10	أرى أن خوف الأفراد من إطلاق الشائعات المغرضة بحقهم يحد من السلوك الجرمي.	3.357	0.85	10	متوسط
-	المستوى العام	3.642	0.62	-	متوسط

من النتائج المبينة في الجدول (7) يتضح أن المستوى الكلي لدور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (3.642) بانحراف معياري (0.62). أما على مستوى فقرات هذا المجال، فقد حَقَّقت (4) فقرات على مستوى إجابة مرتفعة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عن هذه الفقرات (4.256 - 3.763)، وقد تمثلت أهم هذه الفقرات في الفقرة رقم (1) التي تنصّ على: "أرى أن استقرار الأسرة وتربية الأبناء بأسس التربية السليمة يسهم في الحد والوقاية من السلوك الجرمي في المجتمع"، والفقرة رقم (10) التي تنصّ على: "تعمل جماعات الضغط كالعشيرة والأسرة في الحد من السلوك الجرمي"، والفقرة رقم (8) التي تنصّ على: "أعتقد أن خوف الأفراد من فقدان العمل أو الحصول عليه يسهم في الحد والوقاية من السلوك الجرمي"، والفقرة رقم (6) التي تنصّ على: "خوف الأفراد من الفضيحة والوصم الاجتماعي يحد من الجريمة". وحَقَّقت بقية الفقرات مستوى إجابة متوسطة، وتراوح مستوى الإجابة حسب أوساطها الحسابية بين (3.641 - 3.357). ومن الملاحظ أن جميع فقرات هذا المجال قد حَقَّقت مستوى إجابة مرتفعة ومتوسطة، ولم تحقق أي فقرة مستويات منخفضة، وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة عن فقرات مؤشر الارتباط "التعلق" قد تراوحت بين (0.85 - 0.56)؛ ما يشير إلى التقارب في إجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) بين وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

للإجابة عن السؤال الرئيس الثاني للدراسة، تم إجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية للكشف عن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغيرات: "الجنس، والكلية، ومكان الإقامة، وطبيعة العمل"، فقد تم استخدام اختبار (ت)، (t -test) للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) (One Way)

وذلك بعد التأكد من اعتدالة توزيع البيانات، والتحقق من تجانس البيانات باستخدام اختبار (ليفين)، وفيما يلي عرض

للنتائج: Levene's Test

أولاً: الفروق باختلاف متغير الجنس.

الجدول (8)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
الضبط الاجتماعي الرسمي	ذكر	4.254	0.61	480	*4.61	0.00
	أنثى	3.749	0.57			
الضبط الاجتماعي غير الرسمي	ذكر	3.501	0.69	480	*5.02-	0.00
	أنثى	3.906	0.47			

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

من النتائج في الجدول (8) يتضح ما يلي:

- (1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.61)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ويتضح أن الفروق جاءت لصالح الذكور من عينة الدراسة الذين متوسط إجاباتهم (4.254).
- (2) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.02) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ويتضح أن الفروق جاءت لصالح الإناث من عينة الدراسة الذين متوسط إجاباتهم (3.906).

ثانياً: الفروق باختلاف متغير الكلية.

الجدول (9)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الكلية

المجال	الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
الضبط الاجتماعي الرسمي	علمية	3.958	0.64	480	0.86	0.58
	إنسانية	3.861	0.60			
الضبط الاجتماعي غير الرسمي	علمية	3.669	0.72	480	1.05	0.31
	إنسانية	3.594	0.49			

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

من النتائج في الجدول (9) يتضح ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الكلية، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.86)، وهي قيمة غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الكلية، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.05)، وهي قيمة غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

ثالثاً: الفروق باختلاف متغير طبيعة العمل.

الجدول (10)

نتائج اختبار تحليل التباين لاختبار الفروق بين وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير طبيعة العمل

المجالات	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (f)	مستوى الدلالة
الضبط الاجتماعي الرسمي	موظف قطاع عام	45	3.955	0.57	1.05	0.32
	موظف قطاع خاص	107	3.864	0.63		
	أعمال حرة	189	3.913	0.68		
	مُعطل عن العمل	141	9073.	0.45		

0.45	0.96	0.56	3.693	45	موظف قطاع عام	الضبط الاجتماعي غير الرسمي
		0.67	3.651	107	موظف قطاع خاص	
		0.72	3.596	189	أعمال حرّة	
		0.48	3.633	141	مُعطل عن العمل	

من النتائج في الجدول (10) يتضح ما يلي:

(1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عيّنة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحدّ من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغيّر طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (1.05)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

(2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عيّنة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحدّ من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغيّر طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (0.96)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

رابعاً: الفروق باختلاف متغيّر مكان الإقامة.

نتائج اختبار تحليل التباين لاختبار الفروق بين وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحدّ من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغيّر مكان الإقامة

المجالات	مكان الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (f)	مستوى الدلالة
الضبط الاجتماعي الرسمي	مدينة	261	343.6	0.60	*5.62	0.00
	قرية	180	4.115	0.67		
	بادية	41	2084.	0.48		
الضبط الاجتماعي غير الرسمي	مدينة	261	3.488	0.59	*4.43	0.00
	قرية	180	3.836	0.71		
	بادية	41	3.915	0.51		

دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

من النتائج في الجدول (11) يتضح ما يلي:

أولاً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير مكان الإقامة، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (5.62) وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). وللتعرف على مصادر الفروق الإحصائية؛ تم إجراء اختبار أقل الفروق الإحصائية LSD للمقارنات البعدية في الجدول (12).

الجدول (12)

نتائج اختبار تحليل أقل الفروق الإحصائية (LSD) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية
مدينة	3.634	-	-0.481	-0.574*
قرية	4.115	-	-	-0.093
بادية	4.208	-	-	-

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول (12) أن الفروق الإحصائية بين متوسط وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير مكان الإقامة، جاءت لصالح الطلبة من عينة الدراسة من المقيمين في القرى والبادية، وقد بلغ الفرق الأعلى بين المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة (0.574)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

ثانياً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير مكان الإقامة، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (4.43) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). وللتعرف على مصادر الفروق الإحصائية، تم إجراء اختبار أقل الفروق الإحصائية (LSD) للمقارنات البعدية في الجدول (13).

الجدول (13)

نتائج اختبار تحليل أقل الفروق الإحصائية LSD للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية
مدينة	3.488	-	-0.348	-0.427*
قرية	3.836	-	-	-0.079
بادية	3.915	-	-	-

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول (14) أن الفروق الإحصائية بين متوسط وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير مكان الإقامة، جاءت لصالح الطلبة من عينة الدراسة من المقيمين في القرى والبادية، وقد بلغ الفرق الأعلى بين المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة (0.427)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

مناقشة النتائج:

أولاً: بالاعتماد على نتائج الدراسة فيما يتعلق بدور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، فقد اتضح وجود تصورات مرتفعة وإيجابية لدى أفراد العينة الدراسية نحو المستوى الكلي لدور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. أما على المستوى الخاص لوسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي، فقد اتضح من النتائج تفوق وسائل الضبط الرسمي على وسائل الضبط غير الرسمي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الأردني؛ إذ حققت وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.91)، و بمستوى مرتفع، بينما حققت وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي الترتيب الثاني بمتوسط (3.64)، وبمستوى متوسط، ومن النتائج السابقة يتضح توافق النتائج مع افتراضات نظريات الضبط الاجتماعي، والتي تستند في تفسيرها للجريمة في المجتمع إلى المجالات التي تناولت مدى الانتظام في عملية الاتساق بين الأفراد في المجتمع، وبين الأنساق الأخرى التي

تسود المجتمع؛ كون عدم الانتظام يؤدي إلى حدوث الصراع بين الأفراد أو الجماعات، كما يدخل في مجال هذه النظرية التفسيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بمدى التزام الأفراد واتساقهم مع مؤسسات المجتمع القانونية والاجتماعية، على اعتبار أن الأفراد الذين يرتبطون بعلاقات إيجابية مع أسرهم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في المجتمع، ويلتزمون بالتنظيمات والقوانين يتمتعون بالضبط الذاتي المرتفع، هم أقل ميلاً إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وعلى عكس ذلك الأفراد ممن لا يرتبطون بعلاقات إيجابية مع أسرهم أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، ولا يلتزمون بالتنظيمات والقوانين، ويعانون من ضبط ذاتي منخفض؛ هم أكثر ميلاً إلى ارتكاب السلوك الجرمي. وبذلك تتضح أهمية وسائل الضبط الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي لدى الأفراد في المجتمع، وتشكل تأثيراً كبيراً على سلوكهم، وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الأردني أثرت بشكل كبير على تراجع دور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في ضبط سلوك الأفراد، وعدم الترابط الاجتماعي بين الأفراد، والذي يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة. وبالإشارة إلى هذه النتيجة يتضح أنها جاءت متوافقة مع المفهوم السوسولوجي للضبط الاجتماعي عند (البرت ريس)، و(إيفان ناي)، والتي أكدت أهمية التنشئة الاجتماعية التي بموجبها يكتسب الفرد الضبط الذاتي، والتحكم في سلوكه. وبالاعتماد على الاتجاه الوظيفي، يمكن القول: إن غياب الضبط الاجتماعي يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع، وإلى حالة من التفكك الاجتماعي التي تعمل على فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية؛ ما يعرض المجتمع إلى الحالة الأنومي، وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سلوك الأفراد وتنظيم سلوكهم. وتلتقي هذه النتائج مع الكثير من الدراسات السابقة التي أظهرت أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي، حيث أشارت دراسة (السفياني، 2020) إلى دور وسائل الضبط الاجتماعي وتأثيرها الإيجابي في تحقيق القيم الإيجابية من وجهة نظر طالبات جامعة الطائف. وتلتقي النتائج مع دراسة (المعاينة، 2019). وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى الكلي لعلاقة الضبط الاجتماعي الرسمي بالجريمة في المجتمع الأردني جاءت بمستوى مرتفع، وأن المستوى الكلي لعلاقة الضبط الاجتماعي غير الرسمي بالجريمة في المجتمع الأردني جاءت بمستوى متوسط، وتتوافق النتائج مع دراسة (الصرايرة، 2019) التي أظهرت النتائج وجود أثر لوسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الانحراف السلوكي، فتوافقت النتائج مع دراسة (عايش، 2011) التي أظهرت أن وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثلة في مؤسسات

التنشئة الاجتماعية لها دور إيجابي في زرع القيم الاجتماعية والدينية والتربوية في الطلاب؛ ما يساعد في الحد من السلوك الانحرافي لديهم.

ثانياً: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس، وقد جاءت الفروق لصالح الذكور من عينة الدراسة، وهذا يعني أن الذكور لديهم تصورات تفوق تصورات الإناث لدور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي، وتفسر الدراسة هذه النتيجة إلى تعاضم وسائل الضبط الاجتماعي في حياة الطلبة الذكور، وشعورهم بأهميتها ودورها في الحد من السلوك الإجرامي. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغيري الكلية وطبيعة العمل، وقد تفسر هذه النتيجة أن الطلبة من الكليات العلمية والإنسانية يدركون أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الجرمي، وقد توافقت آراؤهم بخصوص ذلك. وقد تفسر هذه النتيجة بأن الطلبة من الكليات العلمية والإنسانية ومن مختلف الوظائف، لديهم خبراتهم التي اكتسبوها من خلال المحاضرات الجامعية والندوات العلمية، وهذا شكل لهم وقراً معلوماتياً فيما يخص الدور الإيجابي لوسائل الضبط الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة نحو دور وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في الحد من السلوك الجرمي في المجتمع الأردني باختلاف متغير مكان الإقامة، وقد جاءت الفروق الإحصائية لصالح الطلبة من عينة الدراسة من المقيمين في القرى والبادية. ولعل ذلك راجع إلى تأثير بيئة البادية والقرية التي تختلف في بعض معطياتها بالنسبة للطلبة؛ إذ إنها تفرض أنماطاً من الضبط الاجتماعي تختلف عما هو موجود في بيئة المدينة.

التوصيات:

بالاعتماد على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بـ:

• رفع عقوبات الضبط الرسمي إلى أعلى مستوياتها ودرجاتها، كالعقوبات المالية والحبس (السجن) على سبيل المثال؛ لتزجر كل من تحدث له نفسه للعود إلى السلوك الجرمي.

• تفعيل دور جميع وسائل التنشئة الاجتماعية، خصوصاً الإعلام؛ للوقاية من الوقوع في فخ أي سلوك جرمي، والتعريف بالعقوبات الناتجة عن كل سلوك جرمي فلها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع، عن طريق توطيد العلاقة بين الشباب ومؤسسات التنشئة الاجتماعية للعمل على استثمار قدراتهم في المجتمع الأردني بشكل إيجابي، وتحصينهم ذاتياً من الوقوع في السلوك الجرمي، خصوصاً أنهم أكثر الفئات تعرّضاً لارتكاب الجرائم بشتى أنواعها.

المصادر المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن خلدون، عبد الرحمن (1958). مقدمه ابن خلدون، تحقيق وشرح علي عبد الواحد وافي، ج(2)، لجنة البيان العربي، القاهرة.
- الحسيني، عمر (2005). أصول علم الإجرام وعلم العقاب. ط5، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة.
- البدائية، ذياب، الخريشة، رافع (2013) نظريات علم الجريمة: المدخل والتقييم والتطبيقات. عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون.
- بن عيبان، عبدالكريم (2010). الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية بمحافظة القويعة ومدى إسهام قواعد تنظيم السلوك والمواظبة في تحقيقه. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الجابري، خالد فرج (1997). دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، دون طبعة، بيت الحكمة، الرياض.
- الجنفاوي، خالد (2019). العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، 18(1)، 15-52.
- جوروفيتش، جورج، (1972م)، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الخروصي، طلال بن ناصر (2018). العوامل المسهمة في العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عُمان في ضوء بعض المتغيرات. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، 24(2)، 15-32.
- الخميسي، السيد (2005). الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

- الرشيدى نايف فرحان بن خزيم(2010)، فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.
- زهران، همام محمد محمود، وآخرون(2010). مبادئ القانون، منشورات الجبلي الحقوقية، بيروت.
- الزوايدة، شهيناز (2021). العوامل المؤدية إلى العود إلى السلوك الجرمي لدى الأحداث فيدور تربية وتأهيل الأحداث في المجتمع الأردني من وجهة نظر الأحداث أنفسهم (2018-2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- السدحان، عبدالله (1417). العود إلى الجريمة، دراسة عن أسباب عودة الأحداث إلى الانحراف. مجلة التعاون، 42(1)، 2-18.
- السعيد، كامل (2000). شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني. عمان.
- السفيناني، صالحة (2020). وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف. المجلة التربوية، العدد(72) ص ص 568-600.
- سيد أحمد، وآخرون (2002). المدخل في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الشجراوي، صباح صالح (2017). أساليب الضبط الاجتماعي السائدة وعلاقتها بمستوى الطموح لدى طلبة المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد(1)، العدد (4)، ص: 263-280.
- الصرايرة، إنصاف (2019). الضبط الاجتماعي وأثره في الحد من الانحراف السلوكي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- العادلي، فاروق، محمد(1985). دراسات في الضبط الاجتماعي، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
- عبدالله، نوري (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، 1(1)، 132-160.

- عزمي، محمد مدحت (2010). نظرات في ظاهرة الجريمة في ضوء مبادئ علم الإجرام. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
- الغول، حسين علي (2004). علم النفس الجنائي والجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم. ط1، دار الفكر العربي، بيروت.
- القرشي، غني ناصر حسين (2011م)، المداخل النظرية لعلم الاجتماع، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مداني، مداني (2008). أثر البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- المعاينة، سحر (2019). الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- الوريكات، عابد (2008). نظريات علم الجريمة. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Gary, F., (2003), **social Control Theories in Encyclopedia of criminology**, Richard A. **wright Edition, Fitzroy pearborb publishers, available on:** www. sitemason. Vanderbilt. edu.
- Gaum, G., Hoffman, S & Venter, J. (2006). Factors That Influence Adult Recidivism: **An Exploratory Study in Pollsmoor Prison. South African Journal of Psychology**, 36(2),407-424.
- Mannheim, K (1940). **Man and Society in An Age of Reconstruction Studies in Modern Social Structur**, London.
- Mohamed, A. (2004). **toxicomanie, Sida, La consommation de drogues chez L'adolescent**. Alger: Institut National de SantePublique.
- Piquero, A. R., Jennings, W. G., Diamond, B., &Reingle, J. M. (2015). A systematic review of age, sex, ethnicity, and race as predictors of violent recidivism. **International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology**, 59(1), 5-26.

- Shepherd, S. M., Strand, S., Viljoen, J. L., &Daffern, M. (2018). Evaluating the utility of 'strength' items when assessing the risk of young offenders. **The Journal of Forensic Psychiatry & Psychology**, 29(4), 597-616.